مدى مساهمة المحكمة الالكترونية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية

The extent to which the electronic court contributes to improving litigationprocedures and enhancing judicial efficiency

براهيمي أسية (*)
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
assia.brahimi@yahoo.fr.
تاريخ الاستلام: 2021/11/03 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/01

****

ملخص:

يعد التقاضي الالكتروني نقلة مهمة ينتفع بها الكثير من الناس، ليس فقط المحامين والمواطنين بل حتى الدوائر وأجهزة الدولة، حيث أن هذا النظام هو نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة اجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنيت وعبر البريد الالكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل اجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الاحكام الكترونيا

الكلمات المفتاحية : محكمة – إلكترونية – قضاء- حاسوب

Abstract:

Electronic litigation is an important leap that many people benefit from, not only lawyers and citizens, but even state departments and agencies, as this system is an informational judicial system whereby all litigation procedures are implemented through the electronic court by computers connected to the Internet and via e-mail for the purpose of speed Adjudicating cases, facilitating their procedures for litigants, and implementing judgments electronically.

***key words**:*Court - electronic - judiciary - computer.

*براهيمي أسية.

مقدّمة:

نظرا لما شهده العالم من تحولات تكنولوجية نتج عن ذلك مجموعة من النتائج كان من أبرزها ظهور **العدالة الالكترونية** "أو ما يسمى" **بالعدالة الرقمية** "بحيث أنه لم يكن مجال العدالة منعزلا أبدا عن التطورات التكنولوجية إذ أتاحت هده الأخيرة للمؤسسات القضائية والقانونية الاستفادة من هذه الطفرة عبر تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.

فعلى اعتبار أن التطور التكنولوجي يدعو لقيام" **المحكمة الرقمية** "باعتبارها هيئة حديثة، يمكننا طرح الإشكال التالي للقيام بمعالجته وفق منهج محدد:**ما مفهوم المحكمة الالكترونية؟ ما مدى مساهمة المحكمة الالكترونية في تحسين عملية التقاضي وتقوية النجاعة القضائية؟**

سنقومك بمعالجة والتطرق لهذه الإشكالية وفق المنهج التالي:

المنهج المتبع:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال وصف لمفهوم المحكمة الالكترونية، والنهج التحليلي من خلال تحليل مدى مساهمة المحكمة الالكترونية في تحسين عملية التقاضي .

ولقد قسمت البحث إلى مبحثين الأول سأتناول مفهوم إحداث المحاكم الالكترونية، أما في المبحث الثاني فسأعرج لدور التقاضي الالكتروني في الرفع من جودة عملية التقاضي.

المبحث الأول: مفهوم إحداث المحاكم الالكترونية.

بغيت تسهيل عملية التقاضي وتقريب القضاء من المواطنين، ودلك من خلال محاولة إحداث محاكم الكترونية تسهيلا لعملة التقاضي ولمواكبة العصر، كان من الضروري معرفة المقصود بالمحكمة الالكترونية، وذلك في المطلب الأول، وخصائصها في المطلب الثاني على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف المحكمة الالكترونية.

المحكمة الالكترونية هي محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم ، إنما تقدم جميع الأوراق والسندات عبر شبكة الانترنت، وتتم فيها المرافعة وكذا التحقيق يتم بالطريق ذاتها بالإضافة إلى تبادل الوثائق والاطلاع عليها وإصدار الحكم

وبالتالي فإن إجراءات التقاضي تتم عبر شبكة الانترنت بطريقة إلكترونية عبر شبكة دولية مفتوحة الاتصال عن بعد بدون الحاجة إلى حضور أطراف النزاع والقضاة في نفس المكان [1]

و هنالك بعض الاتجاهات الفقهية اعتبرت أن المحكمة الرقمية والمحكمة الالكترونية هناك بعض الفوارق بينهما تكمن في كون أن المحكمة الالكترونية هي منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسية للمحاكم والإدارة القضائية ، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمات المقدمة ، أما فيما يتعلق بالمحكمة الرقمية فلها في تصور القانون المقارن تعريفان أحدهما عام:

يعتبر المحاكم الرقمية محاكم نوعية تختص بالجرائم الرقمية digital crimes والتي الأصل فيها هو الجانب الآلي (الكمبيوتر) ثم شبكة الانترنيت الدولية والشبكات الأخرى كما يشمل الاختصاص نواتج الأجهزة الرقمية:

- **جرائم الكترونية ضد الأفراد** :هي الجرائم التي يتم الوصول فيها إلى الهوية الالكترونية للأفراد بطرق غير مشروعة.
- **جرائم الكترونية ضد الحكومة** :هي جرائم تهجم المواقع الرسمية للحكومة وأنظمة شبكاتها وتركز على تدمير البنية التحتية لهده المواقع أو الأنظمة الشبكية بشكل كامل.
- **الإرهاب الإلكتروني** :هي اختراقات للأنظمة الأمنية الحيوية على مواقع الانترنيت.
- **جرائم الابتزاز الالكتروني** :هي أن يتعرض نظام حاسوب أو موقع الكتروني ما لهجمات حرمان من خدمات معينة حيث يشن هده الهجمات ويكررها قراصنة محترفون ، بهدف تحصيل مقابل مادي لوقف الهجمات.
- **جرائم التشهير بهدف تشويه سمعة الأفراد.**
- **الوصول للمولقع المشفرة والمحجوبة.**

جرائم السب والشتم والقذف.

- **المطاردة الالكترونية.**

وكتعريف عام للمحكمة الالكترونية فتعتبر هده المحاكم الرقمية محاكم تفض منازعاتها في إطار جلسات يباشر فيها القضاة النظر في الدعاوي والفصل فيها بواسطة مجموعة من التقنيات المعلوماتية ووفق تشريعات تخول لهم ذلك[2]

المطلب الثاني: خصاص المحاكم الإلكترونية ومقوماتها.

تتسم المحكمة الالكترونية بمجموعة من الخصائص والمقومات التي تقوم على أساسها يمكن تعدادها في فرعين نتناول في الفرع الأول خصائص المحكمة الإلكترونية أما في الفرع الثاني سنتطرق لمقوماتها.

الفرع الأول: خصائص المحكمة الالكترونية.

تتميز المحكمة الالكترونية عن طريق باقي مواقع الحكومة الالكترونية في دورها المتعلق في الفصل في النزاعات المطروحة أمامها إلكترونيا عن طريق موقع خاص بالمحكمة الإلكترونية وهذا الموقع يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1- **محاكم لا تعتمد على الورق:** في القيام بدورها يعني أنها محاكم بلا أوراق، حيث أنها إدارة تعتمد على الحاسوب الآلي بالشكل الأساسي ولا تعتمد على الأوراق إلى بشكل ثانوي.

2- ـ **محكمة بلى مكان** : بحيث أنها تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنيت فالمسئول الإداري يستطيع أن يتخذ القرار من أي مكان في العالم وليس مرهونا بالمقر المادي للمرفق العام.

3- ـ **محكمة بلا زمان** :بحيث الإدارة الالكترونية لا تلتزم بأوقات العمل الرسمي فهي تعمل 365 يوم في السنة و 7 أيام في الأسبوع و 24 في اليوم أي أنها تعمل على مدار الساعة طوال السنة.

4- ـ **محكمة بلا تنظيمات جامدة** :بفضل الإدارة الالكترونية صار بإمكاننا الحديث عن التنظيمات الذكية التي تتسم بالمرونة وقابليتها لأن تواكب جميع التغيرات الطارئة[3]

الفرع الثاني: مقومات المحكمة الالكترونية.

تتجلى مقومات المحكمة الالكترونية في العديد من الأسس الفنية والبشرية أهمها:

أولا: التوفر على بنية تحتية معلوماتية.
إذ لا يمكن تصور قيام الإدارة الالكترونية بدون بنية تحتية لازمة ويدخل هذا الأمر في إطار توفر الوسائل المادية الأزمة لاشتغال الالكتروني وتتمثل هذه البنية في الحواسيب والهواتف الذكية وشبكات الاتصال والأقمار الصناعية.[4]

ثانيا: ـ المجتمع المعلوماتي.
تعتبر قدرة المجتمع على التفاعل مع الثورة المعلوماتية ومدى قدرته على استخدامها بشكل سليم أساسي لنجاح مشروع الإدارة الالكترونية.

ثالثا: الموارد البشرية المؤهلة.

وهي مجموعة من المختصين في المجال التقني الذين يقومون بالعمل على هذه الأجهزة وهم.[5]

1-**قضاة المحكمة:** وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظامين يباشرون المحاكمات عبر الموقع الالكتروني للمحكمة الالكترونية ضمن نظام قضائي ، وهؤلاء يباشرون تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية من خلال مجموعة من الاجراءات .

2-**كتاب المواقع الالكترونية:** وهم مجموعة من الموظفين الحقوقيين التابعين للمحكمة و المتخصصين في تقنيات الحاسوب وتصميم وغدارة المواقع الإلكترونية يقومون بالمهام الآتية:

-تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من وثائق وأدلة إثبات ويمكن إرسالها عن طريق الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لإرساله إلى المحكمة حالة طلبها له [6]

-استفاء الرسوم إلكترونيا بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني.

-تجهيز جدول مواعيد الجلسات.

- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور بمواعيد انعقاد الجلسات والتأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعاوى أو شهود وذلك قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة .

3-**إدارة المواقع والمبرمجين :**تقوم هذه الفئة بمتابعة الإجراءات من أقسام مجاورة وخارج قاعة المحكمة من أجل معالجة كل عطل أو خطأ حال حدوثه ، وحماية النظام من الفيروسات ، كما يقومون بمساعدة كتاب المواقع الإلكترونية.

4- **المحامون :** يتجوب عليهم على دورات تكونية في علم الحاسوب وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية ، كما يفترض تجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية.[7]

ـ المبحث الثاني: دور التقاضي الالكتروني في الرفع من جودة عملية التقاضي

التقاضي الالكتروني يقوم على سلطة مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين ينظرون في الدعوى ويباشرون الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل ، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية(انترنيت) وبرامج الملفات المحسوبة الكترونيا بالنظر في الدعاوى والفصل فيها وتنظيم الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوي وتسهيل على المتقاضي

انطلاقا من هذا سنقسم هذا المبحث لمطلبين نتحدث في الأول على طرق التقاضي والثاني عن دور التقاضي الالكتروني في تسهيل عملية التقاضي على النحو التالي.

المطلب الأول: طرق التقاضي الالكترونية.

أول إجراءات التقاضي التي تمر بها الدعوى القضائية هو التسجيل في السجلات الرسمية للمحكمة المختصة بعد دفع الرسوم القضائية وتسجيل الدعوى القضائية الالكترونية يكون من خلال موقع على شبكة الانترنيت يحمل عنوان معين يستطيع من خلاله الخصوم والمحامين الدخول إلى النظام وتسجيل الدعاوى القضائية وتسليم الوثائق

والمستندات ودفع الرسوم القضائية , حيث يقوم كل من المدعى بإعداد عريضة الدعوى والمدعى عليه بإعداد لائحته الجوابية على الدعوى القضائية على قرصين مدمجين (CD) يملكان السعة ذاتها ثم تدخل بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي علما أن لوائح الدعوى التي يتم إرسالها ليست لوائح مطبوعة أو ورقية وإنما لوائح عالية التقنية ثم يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الالكتروني مع دائرة كاتب العدل المختص فيستصدر وكالة بالخصومة بعد إدخال بياناته اللازمة المطلوبة والتأكد من هويته عن طريق الربط الالكتروني مع مديرية الأحوال المدنية المختصة في نطاق مشروع الحكومة الالكترونية[8] فيطلب منه إدخال رقمه) **الكود** (الذي يحصل عليه من نقابة المحامين وذلك من خلال تفعيل قانون التوقيع الالكتروني والحكومة الالكترونية وبعدها يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية المستخدم الموقع ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمة لاختيار المحكمة المختصة مدنية كانت أو جزائية..

ويرفق المحامي بعريضة الدعوى الموقعة الكترونيا منه بريده الالكتروني أو رقم هاتفه المحمول لمراسلته الكترونيا وبعد التأكد من كافة المستندات والوثائق المرفقة وتسديد رسوم الدعوى عن طريق النقود الالكترونية أو وسائل السداد المتعددة مثل) **ماستر كارد**(أو) **فيزا كارد** (أو تحويل بنكي يتم تسجيلها كمحرر الكتروني بالمحكمة المختصة[9]،هذا وان خيارات الدفع الالكتروني للرسوم القضائية كثيرة ومتنوعة ولكن المشكلة التي تكمن في تطبيق هذه الطرق هو الكيفية في مراقبة هذه الوسائل ونعتقد من الأفضل إعداد برنامج الكتروني بجانب برنامج الدعوى يتم فيه إدخال بيانات لقيم الدعاوى ونسبة الرسوم فان استوفى الرسم القانوني بقيمته الصحيحة تظهر البيانات الدالة على ذلك . والتي تشير إلى قيمة الرسم وما تم دفعه وكيفية الدفع وإذا لم تدفع الرسوم أو كانت الرسوم ناقصة يشعر البرنامج كل من يريد فتح ملف الدعوى بأن هناك خللا يتعلق بقيمة الرسم [10] وبعد إتمام تسجيل عريضة الدعوى القضائية الكترونيا ودفع الرسوم القضائية عنها نصل إلى مرحلة إجراء التبليغات القضائية وتحتل هذه المرحلة أهمية بالغة الخطورة في العمل القضائي لأنه إذا لم تتم التبليغات بصورة صحيحة يتعذر إجراء المرافعة مما يؤدي إلى عدم حسم الدعوى علما ان الطريقة التقليدية للتبليغ هي الأصل وهي من أكثر الطرق انتشاراً في الأنظمة القضائية إلا أن بالتقاضي عن بعد يتم التبليغ بطريقة الكترونية وهي اعتماد وسائل جديدة وحديثة للتبليغ كالتبليغ بواسطة البريد الالكتروني و بواسطة الهاتف الخلوي علما أن التبليغ بهذه الوسائل لا يحل محل

التبليغ بالطريقة التقليدية بل لتساعد في عملية التبليغ ولتقلل من النزاعات القانونية على صحة التبليغ[11] ولغرض إتمام عملية التبليغ الالكتروني نكون إزاء احتمالين:

الأول :هو علم المدعي بالبريد الالكتروني للمدعى عليه:

والذي يورده في عريضة دعواه فيقوم الموظف المختص عبر موقع المحكمة الالكتروني إعلان المدعى عليه بها فتصل إليه كبريد الكتروني حكومي مضاف إليها رقم الدعوى وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة بالإضافة إلى الرقم الكودي الموحد الذي يستطيع من خلال مطالعة دعواه عن بعد وتبادل المذكرات الكترونيا ومتابعة قرارات المحكمة فيما بعد بشكل امن.

ثانيا : عدم علم المدعي بمحل إقامة المدعى عليه أو بريده الالكتروني:

في هذه الحالة يقوم موظف المحكمة الالكترونية من خلال الربط الشبكي مع قاعدة بيانات مديرية الأحوال المدنية بطلب الحصول على بيانات المدعى عليه اللازمة للتبليغ مثل محل الإقامة أو محل عمله أو البريد الالكتروني الخاص به والسؤال الذي يطرح هنا ما هي الضمانات التي تؤكد وصول ورقة التبليغ إلى علم المدعى عليه ؟

والإجابة على هذا التساؤل تكمن في تفعيل دور الحكومة الإلكترونية والاتصال المعلوماتي يبعضها البعض فيمكن لموقع المحكمة الالكترونية تأكيد أخبار المدعى عليه بإرسال رسالة بيانات إلى كل الخدمات الدورية المتجددة شهريا مثلاً دائرة الضريبة أو مديرية التسجيل العقاري أو شركة التأمين الوطنية أو المواقع الرسمية للحكومة الالكترونية لغرض إخطاره بضرورة مطالعة بريده الالكتروني لتحقيق علمه بمضمون عريضة الدعوى القضائية أو احد المقيمين معه بالعقار وبعد إجراء التبليغات القضائية وتحديد ميعاد الجلسة الأولى يأتي بعدها موضوع حضور الخصوم وغيابهم أمام المحكمة الالكترونية والآثار القانونية المترتبة على ذلك.

فالتقاضي عن بعد يوفر مدخلا ومستوعبا ورابطا شبكيا بينهما فالمدخل هو الصفحة الرئيسية لموقع النظام على الانترنيت يستطيع الخصوم ووكلائهم وبقية الأشخاص الدخول إليه وتحديد نوع الخدمة أو الإجراء المراد تنفيذه , والمستوعب هو وحدات من الأجهزة الإدارية والقضائية التي تستقبل المراجعين وبرامج حاسوبية تقوم بعملية التوثيق التقني لكل إجراء , والرابط الشبكي بينهما هو وسيلة التواصل والدخول من صفحات ضمن موقع الكتروني على خط شبكي عالمي إلى خط شبكي حاسوبي مقيد له

أنظمة حماية معروفة تعتبر جدرانا نارية مانعة من دخول القراصنة والمتطفلين لقواعد البيانات الداخلية الخاصة بالدعاوى وعليه فلا يشترط الحضور الشخصي للخصوم إلى مكان المحكمة بحيث يستطيع الخصوم الدخول للمحكمة الالكترونية من أي مكان فيه جهاز حاسوب متصل بشبكة الانترنيت بواسطة موقع نظام التقاضي عن بعد يستطيع المدعي الحصول على المعلومات المتعلقة بالنظام وكيفية تسجيل الدعاوى بالدخول إلى الموقع والاتصال بالموظفين والتحدث معهم لمعرفة تفاصيل عمل النظام وكيفية إقامة الدعاوى القضائية واثبات ما يدعيه المدعي وبعدها يستطيع الحضور والمثول بواسطة الموقع بالدخول إلى صفحة القاضي وقاعة المحكمة ليقوم كتبة المواقع الالكترونية بالتأكد من صفته وإدخاله إلى قاعة المحكمة ليتمكن القاضي من المباشرة بالإجراءات القضائية وكذلك الأمر بالنسبة للمدعى عليه الحاضر ويتم توثيق هذا الحضور تقنيا

أما بالنسبة إلى الوكلاء بالخصومة أي المحامين فيستطيعون تمثيل الخصوم من مكاتبهم دون حاجة للحضور الشخصي إلى المحكمة في مواعيد الجلسات ويمكنهم تجهيز وتصميم ملفات الكترونية تتضمن عريضة الدعوى والبيانات والوثائق المطلوبة وإرسالها إلى وحدة تسجيل الدعاوى القضائيةوفي حالة طلب أصل الوثائق والأدلة المقدمة في الدعوى يستطيع المحامي تأمين إرسالها أما بالحضور الشخصي إلى المحكمة أو إرسالها بواسطة بريد النظام الذي يعتبر جزءا من وحدة التبليغات الالكترونية.[12]

المطلب الثاني:دور التقاضي الالكتروني في تسهيل عملة التقاضي.

نظرا لكون التقاضي الالكتروني يتم بشكل عن بعد فأول ما يتبادر لذهن أن هذا النوع من التقاضي سيوفر عناء التكاليف المادية أثناء عملية التقاضي.

الفرع الأول: مميزات التقاضي عن بعد.

من مميزات هذا التقاضي أنه حقق ميزة رائعة وغير مسبوقة، وهي الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني، فضلاً عن السرعة في تلقّي المستندات والوثائق وإرسالها مع سرعة في بث القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي، وبذلك يتحقق إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً مع ضمان جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين وخلق محاكم إلكترونية[13].

ولابد من الإشارة إلى أن ملفات الدعاوى الإلكترونية تختلف بالضرورة عما هو موجود حاليا، فتزول الآلية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي، وتحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف من حيث الشكل و المضمون، كما تختلف آلية تقديم البيانات، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة البت في الدعاوى من جهة، و توفير الجهد و المال على المتقاضين و محاميهم من جهة أخرى

هذا وقد تمت تغطية حاجيات القضاة من الحواسيب المحمولة سيسهل عملية تحرير و طبع الأحكام و كذا جهاز كتابة الضبط لأجل مواكبة هذا التطور.

فعلى مستوى تطوير البرامج المعلوماتية: سيمكن من التدبير الجيد للملفات بما فيها السجل العدلي في إطار برامج الطلبات عبر الإنترنيت و السجل التجاري عبر برنامج السجل التجاري الوطني و برنامج إنشاء مقاولات عبر الإنترنيت وإدخال تقنية المراسلات الإدارية بين مختلف محاكم و مصالح الإدارية المركزية، موقع web الخاص بكل محكمة، ومشروع المكتب الافتراضي للمحامي، كلها تطبيقات و برامج ستؤدي دورها في الرفع من جودة العمل القضائي.
كما سيساعد إحداث شبابيك الاستقبال بمحاكم من تقديم خدمات ذات جودة و بالسرعة و الشفافية المطلوبة.

هذا دونما إغفال دور التقاضي عن بعد في حسن تقديم الخدمات القضائية و تقريبها من زبائن العدالة.

وتمكين المحامين من الاطلاع وتتبع مآل ملفاتهم و قضاياهم عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة[14]

هذا مع العلم أن اعتماد التوقيع الإلكتروني من شأنه خلق نوع من الشفافية زيادة على التقليل من إجراءات التبادل المادي للمعلومات عبر الأوراق التي تتطلب التصوير، وتبادل الاطلاع عليها من قبل أطراف الدعوى

مما سيؤدي إلى نوع من السرعة و الدقة بالنسبة إلى المتقاضين و محاميهم، وهناك من التجارب العديدة التي استحسنت التعامل مع الآلة أفضل من التعامل مع الإنسان، فهي لا

تفرق بين متقاض و آخر، لا من حيث المظهر ولا المركز الاجتماعي، كما أنه لا يمكنها تلقي الرشوة لتغليب طرف على آخر

من جهة أخرى ستخفف المحكمة الرقمية الازدحام في المحاكم، كما ستقلل الاحتقانات والتوتر و المشاحنات بين الخصوم، خصوصا في الدعاوى التجارية والمالية، والدعاوى الأسرية

أما على مستوى توفير الجهد بالنسبة إلى القضاة:

ستسهم المحكمة الرقمية بادخار نشاط القاضي الذي يهدر كثير منه في تهدئة الخصوم، وسيساعده استخدام التقنيات الحديثة في زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد؛ لأن تعامله سيكون مع المستندات الإلكترونية في المراحل الأولى للدعوى.

كما يهدف العمل من خلال هذه التطبيقات في الارتقاء بأداء القضاة، فعندما يستخدم القاضي برامج إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه، فإن ذلك سيساعده في التغلب على ضيق الوقت، وضخامة المهام المسندة إليه باستخدامه التقنيات الحديثة[15]

كما أن عمل المحكمة الرقمية سيسهل عملية تدقيق الدعاوى عبر الاتصال بملف الدعوى عن بعد، وتمكن محاكم الاستئناف والنقض من الدخول إلى ملف الدعوى الأصل عند اللزوم؛ دون أعباء مالية، ولا مراسلات بريدية، ولا تأخير في الرد المطلوب.

أما على مستوى تحسين شروط العمل بالنسبة إلى الجهاز الإداري القضائي:

فسيؤدي إلى ارتفاع مستوى أمان سجلات المحكمة،لأن الوثائق و المستندات الإلكترونية أكثر صدقية؛ فمن السهل اكتشاف أي تغيير فيها، إلى جانب سهولة الاطلاع عليها و الوصول إليها.

التعجيل في إصدار الصكوك القضائية وكذا الإسراع في تنفيذ الأحكام.

كما تهم التقنيات المعلوماتية في الاستغناء عن الأرشيف القضائي الضخم، وإدخالها معلوماتيا باستعمال أقراص ونسخ احتياطية منها، بحيث لا تشغل إلا حيزا مكانيا بسيطا، بدلا من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة[16]

وفي نفس الوقت ذاته يقلل هذا الاستخدام من فقد الملفات، أو تلفها أو حفظها في مكان خطأ كل هذه ، في ظل محكمة رقمية سيساعد على بلوغ الأهداف المرسومة من خلال الرفع من جودة الأداء في مرفق العدالة.

الفرع الثاني: التغيرات التي أضافتها المحكمة الالكترونية.

إن العمل بمحكمة رقمية سيتم عن طريق استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال في إنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم. وذلك من خلال تحويل الإجراءات الاعتيادية (الورقية) إلى إجراءات إلكترونية. ولابد من الإشارة إلى أن ملفات الدعاوى الإلكترونية تختلف بالضرورة عما هو موجود حاليا، فتزول الآلية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي، وتحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف من حيث الشكل و المضمون، كما تختلف آلية تقديم البيانات، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة البث في الدعاوى من جهة، و توفير الجهد و المال على المتقاضين و محاميهم من جهة أخرى. هذا وقد تمت تغطية حاجيات القضاة من الحواسيب المحمولة سيسهل عملية تحرير و طبع الأحكام و كذا جهاز كتابة الضبط لأجل مواكبة هذا التطور. فعلى مستوى تطوير البرامج المعلوماتية: سيمكن من التدبير الجيد للملفات بما فيها السجل العدلي في إطار برامج الطلبات عبر الإنترنيت و السجل التجاري عبر برنامج السجل التجاري الوطني و برنامج إنشاء مقاولات عبر الإنترنيت وإدخال تقنية المراسلات الإدارية بين مختلف محاكم و مصالح الإدارية المركزية، موقع web الخاص بكل محكمة، ومشروع المكتب الافتراضي للمحامي، كلها تطبيقات و برامج ستؤدي دورها في الرفع من جودة العمل القضائي.كما سيساعد إحداث شبابيك الاستقبال بمحاكم المملكة من تقديم خدمات ذات جودة و بالسرعة و الشفافية المطلوبة.هذا دونما إغفال دور التقاضي عن بعد في حسن تقديم الخدمات القضائية و تقريبها من زبائن العدالة.

وتمكين المحامين من الاطلاع وتتبع مآل ملفاتهم و قضاياهم عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة.

هذا مع العلم أن اعتماد التوقيع الإلكتروني من شأنه خلق نوع من الشفافية زيادة على التقليل من إجراءات التبادل المادي للمعلومات عبر الأوراق التي تتطلب التصوير، وتبادل الإطلاع عليها من قبل أطراف الدعوى .مما سيؤدي إلى نوع من السرعة و الدقة

بالنسبة إلى المتقاضين و محاميهم، وهناك من التجارب العديدة التي استحسنت التعامل مع الآلة أفضل من التعامل مع الإنسان، فهي لا تفرق بين متقاض و آخر، لا من حيث المظهر ولا المركز الاجتماعي، كما أنه لا يمكنها تلقي الرشوة لتغليب طرف على آخر.من جهة أخرى ستخفف المحكمة الرقمية الازدحام في المحاكم، كما ستقلل من التوتر و المشاحنات بين الخصوم؛ خصوصا في الدعاوى التجارية والمالية، والدعاوى الأسرية.أما على مستوى توفير الجهد بالنسبة الى القضاة:ستسهم المحكمة الاكترونية بادخار نشاط القاضي الذي يهدر كثير منه في تهدئة الخصوم، وسيساعده استخدام التقنيات الحديثة في زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد؛ لأن تعامله سيكون مع المستندات الإلكترونية في المراحل الأولى للدعوى.

كما يهدف العمل من خلال هذه التطبيقات في الارتقاء بأداء القضاة، فعندما يستخدم القاضي برامج إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه، فإن ذلك سيساعده في التغلب على ضيق الوقت، وضخامة المهام المسندة إليه باستخدامه التقنيات الحديثة.

كما أن عمل المحكمة الرقمية سيسهل عملية تدقيق الدعاوى عبر الاتصال بملف الدعوى عن بعد، وتمكن محاكم الاستئناف والنقض من الدخول إلى ملف الدعوى الأصل عند اللزوم؛ دون أعباء مالية، ولا مراسلات بريدية، ولا تأخير في الرد المطلوب. أما على مستوى تحسين شروط العمل بالنسبة إلى الجهاز الإداري القضائي:فسيؤدي إلى ارتفاع مستوى أمان سجلات المحكمة،لأن الوثائق و المستندات الإلكترونية أكثر صدقية؛ فمن السهل اكتشاف أي تغيير فيها، إلى جانب سهولة الاطلاع عليها و الوصول إليها.التعجيل في إصدار الصكوك القضائية وكذا الإسراع في تنفيذ الأحكام، كما تهم التقنيات المعلوماتية في الاستغناء عن الأرشيف القضائي الضخم، وإدخالها معلوماتيا باستعمال أقراص ونسخ احتياطية منها، بحيث لا تشغل إلا حيزا مكانيا بسيطا، بدلا من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة.

وفي نفس الوقت ذاته يقلل هذا الاستخدام من فقد ملفات الدعاوى، أو تلفها، أو حفظها في مكان خطأكل هذه المميزات في ظل تكييف تكنولوجيا المعلومات للتأقلم مع العمل القضائي؛ في ظل محكمة رقمية سيساعد على بلوغ الأهداف المرسومة من خلال الرفع من جودة الأداء في مرفق العدالة.وفي ختام هذه النقطة نود أن نشير إلى ما جاء في

إحدى مداخلات الهيئة المشرفة على هذا المشروع في جل الندوات التي قامت بتنظيمها وزارة العدل و الحريات وذلك إثر تقديمهم لأهم مميزاته، وبدأ العمل بمجموعة من التطبيقات التي من شأنها إرساء دعائم محكمة رقمية.
فحسب ما جاء في مداخلته أكد وزير العدل و الحريات أن الهدف من رقمنة المحاكم هو أن تكون قادرة على إعطاء المعلومة في وقتها، ليتابع المواطن القضايا بتفاصيلها مع إمكانية القضاء على الورق والاعتماد على الفضاء الالكتروني.كما أن إطلاق الوزارة لأهم هذه التطبيقات من قبيل السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي وتتبع التنفيذ على شركات التأمين ومكتبة عدالة سيساهم في تكريس المزيد من الشفافية وضمان الحقوق الضرورية للمواطن، علاوة على تحصين وتوفير المادة القانونية و القضائية وجعلها متاحة أمام العموم.كما أبرز مدير التحديث والدراسات أن تطبيق تدبير السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي سيمكن من الربط المعلوماتي بين مختلف المحاكم والتخلي عن الدعامات والسجلات الورقية، فضلا عن كونها تعد أداة إحصائية فعالة لرسم خريطة الاعتقال الاحتياطي.وأضاف أن هذا التطبيق يروم أيضا ضبط إجراءات الاعتقال الاحتياطي بالنيابة العامة ومؤسسة التحقيق و المحكمة، والوقوف على وضعية الملفات المحالة على المؤسسات السجينة و تصنيف المعتقلين حسب الجرائم المرتكبة، علاوة على تدبير الإحالة الإلكترونية للمعتقلين وإجراءات ترحيل ونقل المعتقلين.أما بخصوص تطبيق تتبع التنفيذ على شركات التأمين بتنفيذ الأحكام عن طريق إرسال قائمة الملفات، و ضبط إجراءات التنفيذ داخل المحكمة سواء المحلية أو المنابة منها، وضبط تصفية الملفات بعد التوصل بها من شركات التأمين، وإحالة قائمة الملفات المنفذة على هيئة المحامين.وفي معرض تقديمه لتطبيق مكتبة عدالة فقد أبرز مدير التشريع بالوزارة أن الأمر يتعلق بخزانة قانونية تتشكل من وثائق و مدونات قانونية بالإضافة إلى اتفاقيات دولية، حيث أشار إلى أن هذا التطبيق سيوفر تقنية بحث متقدمة ويمكن من التحديث التلقائي للمحتويات وتقديم خدمة نقل محتويات الموقع الإلكتروني للوزارة وجعله متاحا أمام المحاكم ونقابات هيأت المحامين [17]

خاتمة:

النتائج:

وفي نهاية الدراسة نخلص لنتائج متعددة منها

- يعتبر التقاضي عن بعد أهم تطبيقات التطور العلمي والتقني في مجال العدالة.

- أن التقاضي الالكتروني حقق ميزة رائعة وغير مسبوقة، وهي الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني.

-توفير الجهد و المال على المتقاضين و محاميهم.

-ارتفاع مستوى أمان سجلات المحكمة،لأن الوثائق و المستندات الإلكترونية أكثر صدقية؛ فمن السهل اكتشاف أي تغيير فيها، إلى جانب سهولة الاطلاع عليها و الوصول إليها.

-يقلل هذا الاستخدام من فقد ملفات الدعاوى، أو تلفها، أو حفظها في مكان خطأكل هذه المميزات في ظل تكييف تكنولوجيا المعلومات للتأقلم مع العمل القضائي.

التوصيات:

-نوصي المشرع الجزائري بإصدار قانون الاجراءات الالكترونية في القضاء الجزائري لتسهيل عملية التقاضي .

-نناشد وزارة العدل بضرورة تدريب القضاة وأعوان القضاة على استخدام الوسائل الالكترونية في العمل القضائي، على أن يكون إتقان الحاسوب ونظم الاتصال الالكتروني والانترنيت ذلك شرطا للتعين مستقبلا للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوان القضاة وذلك لتحقيق دور الوسائل الالكترونية في القضاء.

المراجع:

المؤلفات:

1- خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2020.
2- حسين ابراهيم خليل ، يوسف سيد سيد عواض، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الأجنبية والعربية، دار الفكر والقانون ، طبعة 2020 .

3- -[1]الكرعاوي ، نصيف حاسم محمد عباس ، التقاضي عن بعد دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، سوريا ، 2017، ط1 .
4- محمد عصام الترساوي – تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية –دار النهضة العربية – القاهرة -2013.
5- -[1]حازم محمد الشرعة – التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية –ط1 دار الثقافة للنشر والتوزيع –عمان –الاردن -2010.
6- [1]د.ادم وهيب النداوي –المرافعات المدنية –دار المواهب للطباعة والتصميم –النجف الاشرف.

المقالات

1- زعزوعة نجاة ، بن قلة ليلى ، المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق، مقال منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي أفلوا ، المجلد 4، العدد 02، جوان 2021 ،.

مواقع الانترنيت:

1- -لمحكمة الرقمية ودورها في الرفع من جودة أداء المحاكم، مقال منشور في الأنترنت أكتوبر 2020، ص03-04 .
2- [1] مصرف الراجحي، التقاضي الالكتروني منشورفي موقع الانترنيت،ttps://www.alriyadh.com/1912148الاثنين 5 ربيع الأول 1443هـ 11 أكتوبر 2021
3- - حسن علي عثمان، هنا...المحكمة الالكترونية. مقال على موقع جريدة الأهرام www.ahram.org
4- -[1]الدكتور عبد الوهاب حومد " نظرات معاصرة" مقالة على ...الدليل الالكتروني للقانون العربيwww.arablawinfo.com
5- - مقالة منشورة في موقع الكويت، التقاضي الالكتروني. www.lawyerkuwait.com

الهوامش:

[1] زعزوعة نجاة ، بن قلة ليلى ، المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق، مقال منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي أفلوا ، المجلد 4، العدد 02، جوان 2021 ، ص97.
-خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2020، ص 35وما بعدها.
[2]لمحكمة الرقمية ودورها في الرفع من جودة أداء المحاكم، مقال منشور في الأنترنت أكتوبر 2020، ص03-04 .
[3]المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوزارة العدل. إعداد عبد الوافي ايكدض

[4] حسين ابراهيم خليل ، يوسف سيد سيد عواض، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الأجنبية والعربية، دار الفكر والقانون ، طبعة 2020 ،ص62وما بعدها.

[5]خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي، مرجع سابق، ص70 وما بعدها.

[6]الكرعاوي ، نصيف حاسم محمد عباس ، التقاضي عن بعد دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، سوريا ، 2017، ط1،ص132.

[7] زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي،المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص102.

[8]محمد عصام الترساوي – تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية –دار النهضة العربية – القاهرة -2013ص 87-88

[9]حازم محمد الشرعة – التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية –ط1 دار الثقافة للنشر والتوزيع –عمان –الاردن -2010-ص66

[10]د.ادم وهيب النداوي –المرافعات المدنية –دار المواهب للطباعة والتصميم –النجف الاشرف – ص180.

[11]محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص89

[12]لمحكمة الرقمية ودورها في الرفع من جودة أداء المحاكم، ص13

[13] مصرف الراجحي، التقاضي الالكتروني منشورفي موقع الانترنيت،ttps://www.alriyadh.com/1912148الاثنين 5 ربيع الأول 1443هـ 11 أكتوبر 2021

[14]حسن علي عثمان، هنا...المحكمة الالكترونية. مقال على موقع جريدة الأهرامwww.ahram.org

[15]الدكتور عبد الوهاب حومد " نظرات معاصرة" مقالة على ...الدليل الالكتروني للقانون العربي www.arablawinfo.com

[16]مقالة منشورة في موقع الكويت، التقاضي الالكتروني. www.lawyerkuwait.com

المحكمة الالكترونية ودورها في الرفع من جودة أداء المحاكم ، مقال منشور في الأنترنيت ، أكتوبر 2020،ص16.[17]